جعفر فرح *

من تشرين ٢٠٠٠- الى تشرين ٢٠٠١

الفلسطينيون في اسرائيل ومواجهة اعلام متحيز!

شهدت الايام الاولى من شهر تشرين الاول ٢٠٠٠ تحريضاً اعلامياً ارعن ضد المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل وضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وقد ذكرت اجواء هذه الايام بالاجواء التي سادت عشية يوم الارض في العام ١٩٧٦، والتحريض المنفلت الذي نظم ضد المواطنين الفلسطينيين في الجليل والمثلث الذي افضى في نهايته الى قتل ٦ مواطنين.

مضت سنة على احداث تشرين ومن المهم مراجعة الاجواء التي رافقتها واستخلاص العبر للمستقبل بشأن الاعلام وصورة الاقلية الفلسطينية في اسرائيل ومكانتها. ولا يمكن القيام بذلك بمعزل عن ما يحصل في هذه الايام في المناطق المحتلة العام ٦٧. فأداء الاعلام الاسرائيلي واختيار المعلومات الموجهة من قوات الامن يهددان قيم الديمقراطية وحقوق الانسان في المناطق المحتلة ويؤثران على اداء الاعلام الاسرائيلي عموماً في القضايا الداخلية بما فيها التعاطي مع الاقلية الفلسطينية.

وظيفة الاعلام في النظام الديمقراطي توفير منبر للمواقف المختلفة ونشر معطيات دقيقة وموثوقة وكشف اخفاقات السلطة، فهل قام الاعلام الاسرائيلي بذلك؟ من الواضح لنا انه لم يفعل، حرية التعبير وحق الجمهور في ان يعرف هما من اسس النظام الديمقراطي ويمكننا القول ان خيانة الاعلام وغياب نقديته تجاه السلطة، أتاحا ارتكاب اعمال قتل وخروقات خطيرة لحقوق الانسان.

ورغم النقد الموجه والاعتراف بالخطأ لدى قسم من الصحافيين، فانه حتى اليوم لم نجد الصحافيين الذين يطرحون السؤال: «متى سيقدم المسؤولون عن اعمال القتل واطلاق النار غير القانوني للقضاء الجنائي بتهمة القتل؟» وهو سؤال تستدعيه الشهادات المتراكمة حتى الآن لدى «لجنة اور» الرسمية.

*صحافي، مدير جمعية «مساواة»، حيفا

طاقم طوارئ

من المهم في هذه المناسبة فهم آراء مؤسسات الجماهير الفلسطينية في تلك الايام، وللقيام بذلك نورد امثلة عن النشاطات التي قامت بها هذه المؤسسات منذ تشرين الاول وحتى اليوم.

علينا ان نعترف ان سلوك الشرطة منذ اليوم الاول من تشرين لم يكن متوقعاً من قبل مؤسسات الجماهير الفلسطينية ولم تكن مستعدة لهذه التصرفات. فالرد البوليسي على تظاهرات الاحتجاج والاضراب العام فاجأ هذه المؤسسات. العيارات التي قتلت رامي غرة في قرية جت المثلث، وبعدها احمد صيام ومحمد جبارين في أم الفحم ادت الى مواجهات واحتجاج شديد في كل القرى والمدن العربية. فما كان من الشرطة الا ان وسعت دائرة القتل.

اما الاعلام الذي تجند للتحدث باسم الشرطة فلم يكلف نفسه جهداً لنشر ردود او حتى لنشر اسماء دقيقة للضحايا. المتحدثون باسم الشرطة والمستشفيات ومؤسسة «نجمة داود الحمراء» زودوا المراسلين بمعلومات خاطئة وجزئية، اما المراسلون فقد استقوا معلوماتهم من رجال الشرطة او من تقارير اذاعية، اعتمدت هي، ايضاً، على بيانات الشرطة، وهؤلاء ضللوهم حتى فيما يخص المعلومات عن الضحايا. وقد جاء مثلاً في نشرة موجزة للاخبار في القناة الاولى للتلفزيون في اليوم الاول من «تشرين» عمر جبارين قتل في ام الفحم، بينما الحديث عن محمد جبارين وجاء ايضاً في القناة ذاتها: «ام الفحم مركز احداث الشغب شخصان قتلا هناك». ولم يذكر الاسمان!

وفي الغداة، عندما اتسعت دائرة القتل جاء على لسان يعيل شترنهال مقدمة نشرة اخبار السابعة والنصف: «اعمال شغب وقعت لدى عرب اسرائيل، في الناصرة وسخنين شيع عدد من ضحايا الايام الاخيرة» طبعاً، لم يذكر عدد القتلى ولا الاسماء! والتوجه ذاته استمر في اليوم الثالث فقد قال عنوان «يديعوت احرونوت في ٣/ ١٠/٢٠٠٠ «في يوم عاصف امس، قتل جندي ومواطن اسرائيليان، خمسة من العرب في الجليل و٨ فلسطينيين» وفي العدد ذاته وجد المراسلون ما يكفي من مساحة لنشر تفاصيل بخصوص الجندي والمواطن اليهوديين.. لكنهم لم يجدوها لنشر تفاصيل عن القتلى العرب!

حتى صحيفة «هآرتس» التي تزودت بمعلومات من بيانات الشرطة لم تكلف نفسها عناء الحصول على ردود جهة عربية عندما نشرت في صدر صفحتها الاولى العنوان: «في عكا والناصرة اطلق المتظاهرون

ידיעות אחרונות

מהומות בחיפה, יריות בעכו, סגר בהתנחלויות

يديعوت احرونوت: اضطرابات في حيفا، اطلاق نار في عكا، إغلاق في المستوطنات

العرب النار باتجاه افراد الشرطة». وهو ما اتضح اليوم بأنه كاذب. فشهادات رجال الشرطة امام لجنة اور الرسمية للتحقيق تدحض هذه المعلومات التي نشرت بمبادرة المتحدثين باسم الشرطة في الالوية.

منظمات حقوق الانسان التي اعتادت ان تخوض نضالات سياسية – اقتصادية فوجئت بواقع جديد كانت ملزمة فيه بالدفاع عن حق المتظاهرين الفلسطينيين في الحياة احداث ام السحالي وام الفحم من قبل، وفيها استخدمت الشرطة العيارات المطاطية والنارية، لم تماثل ما حصل في «تشرين»، وان كانت الشرطة اطلقت النار فيها بشكل كثيف الا انها امتنعت عن استعمال الرصاص الحي بكثافة الى استخدام القناصة وهو ما جرى في تشرين وافضى الى سقوط الضحايا.

عندما أدرك نشطاء الجمعيات الفلسطينية ابعاد الجريمة، كان ذلك في ساعات مساء الاول من تشرين الاول. بالتشاور مع لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب ومديرها عبد عنبتاوي، تقرر اقامة مركز معلومات مشترك للجنة المتابعة و«مركز مساواة– لحقوق المواطنين العرب في اسرائيل» و«مركز اعلام» تم توزيع العمل في مركز الطوارئ المشترك بين الهيئات الثلاث وتوخى اعطاء الرد على

بعد شهر ونصف على الاحداث وبعد مفاوضات مكثفة مع مراسلين ومحررين كبار في الصحافة الاسرائيلية تم اعداد تحقيق صحافي جدي الاول من نوعه عن ملابسات استشهاد ١٣ شاباً نشر في صحيفة يديعوت احرونوت. وقد تم اعداد التحقيق بمساعدة مركز «مساواة» ومركز «عدالة» وكشف هذا التحقيق ولأول مرة وقائع تفصيلية عن ملابسات اطلاق النار.

المتحدثين باسم الشرطة والحكومة الذين زودّوا الاعلام المحلي والاجنبي بالمعلومات المضللة التي قصد بها اعطاء الشرعية لما ارتكبته الشرطة نشط المركز المشترك كمركز طوارئ، من عدة مواقع وسعى الى تزويد المعلومات للجمهور الفلسطيني واليهودي في اسرائيل وللمعنيين عالمياً وعربياً. كانت «لجنة المتابعة» مسؤولة عن تزويد الجمهور الفلسطيني في اسرائيل بمعلومات دقيقة. واخذ مركز «اعلام» على عاتقه التعاطي مع الاعلام الاسرائيلي، ومركز «مساواة» التعاطي مع الاعلام الاجنبي والعربي (في الدول العربية). وكان على «المركز» ان يمنع نشر معلومات خاطئة قد تتسبب في ارتباك مثل، منع نشر اسماء جرحى او قتلى قبل ان تصل المعلومات الى ذويهم.

وفي المساء ذاته تقرر استعمال الاذاعة، بوصفها وسيلة الاعلام الاسرع لنشر المعلومات ومنها استقى المواطنون الفلسطينيون المعلومات. كل معلومة صغيرة جرى فحصها والتأكد من صحتها مقابل رؤساء سلطات محلية عربية والاهالي والنشطاء في الحقل قبل ان جرى تحويلها الى اجهزة التقصي (البيفر) التي بحوزة المراسلين. وتم تزويد المراسلين باسماء القتلى قبل ان تزودهم بذلك الشرطة وذلك بعد ان جرى التأكد منها بالاتصال بالاهالي.

مقتل احمد صيام لم يُنشر في وسائل الاعلام علماً انه كان معروفاً في ام الفحم. كذلك فان المتحدث باسم بلدية ام الفحم قد منع نشر الخبر في الاذاعة، بسبب تواجد اهل صيام في الاردن وجرى استدعاؤهم مباشرة الى مستشفى «رمبام» حيث عرفوا لاول مرة ان ابنهم في حالة موت سريري. وتقرر نشر الخبر عن وفاة صيام في وسائل الاعلام بعد مصادقة والديه. الاعلام العبري حاول تجاهل المعلومات التي وصلته. فرغم هول الحدث تم استدعاء المراسلين الى المستشفى للحصول على معلومات بشأن مقتل صيام برصاصة في رأسه. عدا طاقم تصوير من محطة «متاف» في حيفا للبث في الكوابل، لم يكلف احد نفسه الوصول الى مستشفى «رمبام» وكان كل هذا لا يكفي، فقد اعلن المتحدث باسم مستشفى «رمبام» انه لن يسمح لطواقم تصوير وللصحافيين بدخول المستشفى وقوبل المراسلون الذين اتصلوا بالمتحدث بالرفض. محادثة حادة اللهجة دارت بين كاتب هذه السطور وبين «المتحدث باسم المستشفى في مدخل غرفة الاستقبال، فقط بعد تدخل اطباء عرب كانوا في الموقع واستهجنوا سلوك «المتحدث» تم السماح للمراسلين بالدخول الى القسم واجراء مقابلة مع اهل صيام. ويشار هنا الى ان «المتحدث» نفسه كان يبادر الى تزويد المراسلين بالمعلومات عندما كان يصل المستشفى جنود اصيبوا في لبنان.

استمر عمل المركز المشترك حتى ساعات صباح اليوم التالي بمساعدة متطوعين على مدار اليوم. في هذه الساعات بثت برامج الحوار مع المستمعين في الاذاعة هجومات تحريضية على المواطنين الفلسطينيين. ولم يتنازل «المركز» عن حقه واصرّ على الرد على هذه التحريضات حتى في ساعات الصباح الباكرة. وفي حالات كثيرة رفض منتجوا البرامج نشر ردود على الأقوال التي بثت. محاولات مواجهة عشرات الاخبار الملفقة التي نشرت في الاذاعة بالعبرية لم تُفلح كل كلمة من المتحدث باسم الشرطة في كل الالوية اقتبست وبثت بكثافة في الراديو والتلفزيون. الاخبار التي صدرت عن «المركز المشترك» قوبلت في الايام الاولى بالتجاهل.

لتوثيق ونشر المعلومات قام طاقم متطوعين بزيارة المستشفيات وبدأ بجمع شهادات وتجارب شخصية من الجرحى. تم توثيق بعض هذه الشهادات وتصويرها في الفيديو. ونشرت هذه المعلومات بسرعة بواسطة الانترنت ووصلت الى الاعلام الاجنبي الذي كان مشغولاً في حينه بما يحصل في المناطق المحتلة وجنوب لبنان.

حاولت القناة الاولى تجاهل انتهاك حقوق الانسان في القرى والمدن العربية ورفضت طواقم التصوير العاملة لديها الدخول الى البلدات العربية وهذا ما فعلته القناة الثانية. وقد رفضت طواقم

التصوير الدائمة دخول البلدات العربية وفضلوا توثيق الاحداث من وراء سيارات الشرطة واستقاء المعلومات من المتحدثين باسم الشرطة.

وتجاهلت القناة الاولى صور الاعتداء البوليسي على نسرين اصيلي وقريبتيها في الناصرة والتي نفذت في اليوم الاول من تشرين. اما القناة الثانية فقد بثت الصور في اليوم الثاني وابرزتها. وفي اليوم الثالث حدث التحول في توجه مراسلي القناتين. وحاولتا منذ اليوم الثالث البحث عن مصورين عرب لتوثيق الاحداث ووافقت القناة الثانية على بث مقاطع تم تصويرها من قبل طواقم متطوعين في مركز اعلام. اعلام ام الفحم التي فقدت اثنين من شبانها في اليوم الاول وشيعتهما في اليوم الثاني لم تحظ بتغطية اعلامية جدية بسبب اغلاق وادي عارة من قبل الشرطة والتي منعت المراسلين من الدخول حتى الى الجنازات. ويمكن اعتبار تصرف القناة الثانية والتي بثت صوراً التقطها طاقم «اعلام» في جنازات سخنين تغييراً في تعامل الاعلام الالكتروني.

المرة الاولى التي ارسل فيها التلفزيون الاسرائيلي سيارة بث الى بلدة عربية كان لمرافقة وفد من الادباء اليهود لتقديم التعازي، لذوي شهيدي يوم الغفران في الناصرة. مراسلو التلفزيون الذين ادعوا انهم لا يستطيعون دخول البلدات العربية دخلوا الى قلب الناصرة وللمرة الاولى جرى اختراق الحصار الاعلامي وبثت القناتان مباشرة وقائع اللقاء الصعب بين الضحايا وعائلاتهم والادباءالذين لم يعرفوا ما حصل في البلدات العربية الى ان زاروا الناصرة وسخنين.

الانتقادات التي وجهت للتغطية الاعلامية والحقائق التي زوّد بها الصحافيون اجبرت الاعلام العبري على التعامل بشكل مختلف مع الاحداث.

الصحافة المكتوبة

رفضت الصحف العبرية نشر صور ضحايا الشرطة الاسرائيلية وقد اضطر مركز« مساواة» الى تمويل نشر اعلان في صحيفة «هآرتس» يشمل اسماء ضحايا الاعتداء البوليسي في الثالث من تشرين الاول. وقد حرك الاعلان المحررين في قسم من الصحف العبرية وارسلت صحيفة «هآرتس» الصحافي شارون جال لاعداد تقرير وتسلم صور الضحايا من «مركز الطوارئ» وقد تسلموا المعلومات الكاملة وارقام هواتف عائلات الضحايا من طاقم اعلام ومساواة. كما تم نشر اعلانات اخرى بمبادرة نشطاء عرب.

بعد شهر ونصف على الاحداث وبعد مفاوضات مكثفة مع مراسلين ومحررين كبار في الصحافة الاسرائيلية تم اعداد تحقيق صحافي جدي الاول من نوعه عن ملابسات استشهاد ١٣ شاباً نشر في صحيفة يديعوت احرونوت. وقد تم اعداد التحقيق بمساعدة مركز «مساواة» ومركز «عدالة» وكشف هذا التحقيق ولأول مرة وقائع تفصيلية عن ملابسات اطلاق النار.

أسيل عاصلة كان احد الضحايا الذين اخترقت قصتهم التعتيم الذي فرضه الاعلام الاسرائيلي. استشهد عاصلة الذي كان ناشطاً في اطار «بذور السلام» في عرابة. والده الناشط السياسي ووالدته المستشارة التربوية نجحا وعلى الرغم من الجرح في ادارة حملة محلية ودولية عن مرتكبي قتل ابنهما. في ٥/١٠/ ٢٠٠٠ بينما كان بيت العزاء مفتوحاً وصل الأب حسن عاصلة وذوو المرحوم عماد غنايم من سخنين الى لقاء مع سفراء وصحافيين نظمه مركز «مساواة» في تل ابيب قاعة مقرّ صندوق «هاينريخ بل» غصت بالحضور وقد جعل ذوو الضحايا اللقاء صعباً ومشحوناً للجميع. يومها قال الوالد حسن عاصلة «لا اكره اليهود، لماذا قتلوا ابني بهذا الشكل الفظيع». ولم يكن مفر امام ممثلي الصحافة الاسرائيلية والاجنبية الا ان يتعاطوا مع الاسئلة الصعبة التي طرحها. كلمات حسن عاصلة اخرجت قصة المرحوم اسيل عاصلة الى الاعلام الاجنبي ومنه الى الاعلام الاسرائيلي. نشطاء سلام عرفوا

شارع بولس السادس في الناصرة. ٢اكتوبر ٢٠٠٠

قرار الحكومة استغلال البث العربي في التلفزيون الاسرائيلي الى اعلام دعائي موجه الى الشرق الاوسط من خلال استخدام الفضائيات، هو خطر اضافي على حق الجمهور في ان يعرف، قرار الحكومة والتحضيرات التي جرت في هذا الباب تؤكد ان قيم حرية المعلومات والرأي في وسائل الاعلام العامة لم تذوّت بعد. ان اعلاماً ينطق بلسان الحكومة يحتم تنظيم رد مناسب من الجمهور الفلسطيني في اسرائيل.

عاصلة ساهموا بدورهم في نشر قصة مقتله في الاعلام محلياً وعالمياً.

عشية عيد الغفران والاعتداء الذي تم على الناصرة تقرر الالتفاف على الصحافة الاسرائيلية واجبارها على متابعة الاخبار التي نشرت في الاعلام الاجنبي. تعليمات هيئات التحرير للصحافيين كانت ان يصلوا الى مواقع الاحداث فقط في حالة نشوب حرب، حيث تم ارسال الطواقم الاعلامية الى الحدود اللبنانية في اعقاب اختطاف الجنود الثلاثة. وتم بث اخبار الهجوم الذي شنه اهالي «نتسيرت عيليت» على أهل الناصرة لاول مرة من شاشة قناة الجزيرة والـ سي.ان.ان. فقط. غداة الهجوم بدأ الاعلام الاسرائيلي بطلب التزود بالمعلومات، اشرطة تصوير الاحداث التي صورتها طواقم «اعلام» ومصورون خاصون» ارسلت الى وسائل الاعلام الاسرائيلية والاجنبية. وقد وصف الاعلام العبري الهجمات الدموية التي قامت بها مجموعات يهودية بدعم بوليسي على انها «اخذ للقانون من قبل الشارع» وتم التعامل معها بتسامح اعلامي مستهجن، اما هدم المسجد في طبريا فقد جرت شرعنته والاشارة الى انه محصلة غضب على خطف الجنود الثلاثة، كان احدهم من ابناء طبريا. هذه الهجمات التي انتهت بمقتل وسام يزبك وعمر عكاوي وبمئات الجرحى وحرق ونهب عشرات المحلات والبيوت قوبلت بتفهم وتسامح الاعلام العبري.

من تشرين الاول حتى يوم الأرض

فور انتهاء الاعتداءات شرعت الجمعيات العربية بدعم عدد من منظمات حقوق الانسان بحملة نقد شديد للصحافة الاسرائيلية. مقالات في الصحافة المكتوبة ونقد من خلال برامج نقد الاعلام توالت في الاسابيع التي اعقبت الاحداث واستهدفت اطلاع الاعلام العبري والجمهور على هذا القصور.

بالمقابل، كانت هناك حاجة لفحص ذاتنا كجمعيات ناشطة في المجتمع الفلسطيني وغياب بعض جمعيات حقوق الانسان في المجتمع الاسرائيلي. اجتماعات تلخيص ودراسة افضت بنا الى استخلاص العبر، وتقرر فيما تقرر اقامة نظام معلومات لحالات الطوارئ، واقتناء كاميرات فيديو ونشرها في البلدات العربية الرئيسية، وكاميرات رقمية محوسبة لتتمكن من نقل الصور بواسطة الانترنت. وقام مركز اعلام بتدريب مجموعات محلية للتصوير والانتاج التلفزيوني. كما تم بناء شبكة علاقات محلية وعالمية هدفها تقديم المعلومات لوسائل الاعلام المحلية العربية والعبرية والاجنبية في حالات الطوارئ وتكثيف الجهود لحث الاعلاميين من اجل الوصول الى مكان الحدث.

وبالمقابل اعاد «الشاباك» والشرطة الحسابات وقرروا، كما يبدو، تكثيف الرقابة على الصحافة الالكترونية العربية. وهكذا اغلق راديو ٢٠٠٠ الذي لعب دوراً مهماً في تزويد الجمهور الفلسطيني بالمعلومات.

لقد استعدت الجمعيات الفلسطينية لحدثين على نحو مغاير لما كان في «تشرين» وهما الانتخابات لرئاسة الحكومة ويوم الارض في الحالتين، خرجت طواقم تصوير من مركز اعلام مع متطوعين لتوثيق الاحداث، وتمت دعوة وسائل الاعلام العالمية والمحلية للحضور في هذه الاحداث.

وفي الحالتين اعد مركز «مساواة» بيانات للصحافة الاسرائيلية والاجنبية، ونقل المراسلون مواقف الجمعيات الفلسطينية مقابل ادعاءات الشرطة.

لقد تمكن مركز «مساواة» و«اعلام»، و«لجنة المتابعة العليا» في يوم الارض الاخير من فضح التحريض البوليسي الذي شهدته احداث اكتوبر. واتضح ان ادعاءات الشرطة «عن هجوم العرب على اليهود» وانهم ارادوا «ذبح اليهود» اتضحت كأكاذيب. الاعلام الاسرائيلي والدولي فوجئا بتظاهرة ضمت (١٥) الف فلسطيني سار معهم مئات من النشطاء اليهود الذين حظوا بالاحترام ولم «يتعرضوا

لهجوم» كما ادعت الشرطة في «احداث تشرين». وسائل الاعلام التي هيأت الجمهور في اسرائيل لـ«اعمال شغب» في يوم الارض اضطرت الى الاكتفاء بمقابلات مع فلسطينيين ويهود ساروا معاً وهتفوا بسقوط الاحتلال والقمع ومصادرة الارض.

اليوم، خلافاً لما كان في «تشرين» تمأسس العمل الاعلامي المحلي والدولي في خمس جمعيات فلسطينية على الاقل. تمت اقامة قواعد معلومات عن الاعلام الاسرائيلي والعالمي وانشئت منظومات معلوماتية تُجبر الاعلام الاسرائيلي والدولي على التعاطي مع الاقلية الفلسطينية، في «عدالة» مثلاً تعمل محامية في وظيفة شبه كاملة في مجال العلاقة مع الاعلام، وفي مركز «مساواة» تم تنظيم قواعد معلومات وحلقات لوسائل الاعلام العالمية والمحلية. وقام مركز «اعلام»، بتأهيل طواقم اعلامية عربية واقتناء تقنيات تمكنها من توثيق الاحداث ومواصلة النقد للاعلام الاسرائيلي.

وبدأت جمعيات مثل مجلس القرى غير المعترف بها في النقب في اقامة جهاز للتحدث باسمه، كما كثفت لجنة المتابعة عملها الاعلامي المحلي والعالمي، وكثفت استخدامها المؤتمرات الصحافية. وقد اعطى الجهد الموظف مؤخراً ثماره، بحيث ان الاعلام الاسرائيلي يضطر الى التعامل مع معطيات مؤسسات المجتمع الفلسطيني في اسرائيل.

كما تم تعزيز وتدعيم مكانة المراسلين العرب في الاعلام العبري، وعدا القناة الثانية، فقد بدأت وسائل الاعلام كافة بتشغيل مراسلين عرب ما يؤثر على المواضيع التي تتم تغطيتها وعلى توجهها.

قناة للدعاية الاسرائيلية

التوجه العنصري القائم على معلومات وخبرات اكتسبها المراسلون خلال خدمتهم في وحدة المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي او في «صوت الجيش الاسرائيلي» توجب زيادة جهود الجمعيات ومهنية العمل قباله وسائل الاعلام. ينبغي عدم التنازل عن مواجهة عنصريتها وتحريض الاعلام العبري، الالكتروني والمقروء. ومن خلال فهم اهمية جهاز تنظيم وتسويق المعلومات هناك حاجة لاصدار دليل المجتمع الفلسطيني لتوزيعه على المراسلين. ويتيح هذا المرشد للمراسلين الاسرائيليين والصحافة الاجنبية قدرة اكبر على الوصول الى مصادر المعلومات في المجتمع الفلسطيني. كذلك هناك حاجة لتنظيم علاقات بين المحررين وكتّاب المقالات مع المجتمع الفلسطيني ومؤسساته. يجب استغلال القدرة الشرائية للمواطنين الفلسطينيين لتشكل ادوات ضغط على وسائل الاعلام الاسرائيلية للحصول على تغطية مناسبة وللتأثير على تعاطي الاعلام معهم. وللمقارنة يكفي ان نشير الى تصرف مؤيدي اسرائيل في شبكة «سي.ان.ان» الذين طالبوا بالتأثير على تغطية احداث انتفاضة «الاقصى» بما ينسجم مع سياسة الحكومة الاسرائيلية. فقد طالبوا بوقف تسمية «جيلو» – حي استيطاني في القدس، على انه مستوطنة وهددوا ببيع اسهمهم في الشبكة وافلحوا في التأثير على توجه الشبكة.

ان اداء الاعلام الاسرائيلي افضى الى تخلي المواطنين الفلسطينيين عن القناتين الاولى والثانية وتفضيل الفضائيات العربية. بل ان المجلس الاسرائيلي لمراقبة مشاهدة التلفزيون «الريتنج» فوجئ بالمعطيات عن هبوط نسبة المشاهدين العرب للقناة الثانية فأوصى المعلنين بتجاهل المواطنين العرب. ان استمرار تجاهل الاعلام الاسرائيلي المواطنين الفلسطينيين ينبغي ان يواجه رداً مناسباً وباستثمار منظم للقدرة الاستهلاكية.

قرار الحكومة استغلال البث العربي في التلفزيون الاسرائيلي الى اعلام دعائي موجه الى الشرق الاوسط من خلال استخدام الفضائيات، هو خطر اضافي على حق الجمهور في ان يعرف، قرار الحكومة والتحضيرات التي جرت في هذا الباب تؤكد ان قيم حرية المعلومات والرأي في وسائل الاعلام العامة لم تذوّت بعد. ان اعلاماً ينطق بلسان الحكومة يحتم تنظيم رد مناسب من الجمهور الفلسطيني في اسرائيل. وكذلك فانه من شأن صحافيين واكاديميين يهود يؤمنون بحرية التعبير ان يعارضوا كل التوجهات التي قد تقضي على احتمالات نشوء صحافة نقدية تدافع عن المواطنين وقيم الديمقراطية.

تمت الاستعانة بمعلومات صدرت عن:

مركز «اعلام»

«كيشف» مركز لحماية الديمقراطية في اسرائيل.